العرب
السبت 2020/01/04
السنة 42 العدد 11576

مقتل سليماني والمهندس في بغداد يكشف ميزة السيطرة الأميركية على الأجواء العراقية

سيطرة إيران على الأرض عن طريق الميليشيات تتحول من ميزة إلى عبء أمني وسياسي

كلّ الجهود التي بذلتها إيران على مدى سنوات لتأمين سيطرة لها على الأراضي العراقية عن طريق العشرات من الميليشيات الشيعية، بدت بصدد التناثر هباء بعد الضربتين المؤلمتين اللتين وجهتهما إليها الولايات المتحدة بقتلها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني ونائب قائد الحشد الشعبي أبومهدي المهندس أياما قليلة بعد إلحاق الطيران الحربي الأميركي أضرارا بشرية ومادية جسيمة بميليشيا حزب الله العراق، الأمر الذي كشف عدم قيمة السيطرة على الأرض أمام الميزة الأهم التي تمتلكها واشنطن وتتمثل في السيطرة على الأجواء والتسيد عليها بشكل كامل.

مجال التفوق الأميركي المطلق

بغداد – كشف مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني والقيادي بالحشد الشعبي العراقي أبومهدي المهندس بضربة جوية أميركية في مطار بغداد الدولي، حقيقة ميزان القوّة القائم في العراق.

وكان كثيرون يعتبرون ميزان القوّة مختلاً لمصلحة إيران بفعل امتلاكها ما يشبه الجيش الرديف المكوّن من عشرات الآلاف من عناصر الميليشيات الشيعية المنتشرة في عدّة مناطق من البلاد، لاسيما مناطق الربط بين الأراضي السورية والعراقية، ليتبيّن من خلال مقتل سليماني والمهندس بعد أيام من مقتل وجرح العشرات من ميليشيا حزب الله العراق بضربة جوية قرب الحدود السورية، أنّ السيطرة الأميركية على الأجواء العراقية والتي تصل حدّ التسيّد الكامل عليها، تبقي زمام المبادرة بيد واشنطن، وتُفقد السيطرة الإيرانية على أجزاء من العراق عن طريق الميليشيات قيمتها، هذا إن لم تتحوّل الميليشيات المنتشرة على الأرض دون غطاء جوّي إلى عبء سياسي وأمني على إيران.

فنار حداد

إيران ستواجه خطر التدمير إذا ضربت الولايات المتحدة

ويبدو أنّ إيران كانت تقيم حسابات خاطئة بشأن درجة التصعيد التي يمكن أن تبلغها الولايات المتحدة ضدّها، حتى أن سليماني كان يتنقّل بنوع من الأمان والاطمئنان بين لبنان والعراق، معتقدا أن قتله مجازفة كبرى لا يمكن لواشنطن أن تقدم عليها، الأمر الذي يفسّر وجوده في موكب واحد مع المهندس داخل مطار تقيم فيه قوات الأمن وشركات أمنية خاصة حواجز بانتظام.

وقال الباحث في معهد بروكينغز رانج علاءالدين "ستطرح إيران أسئلة كثيرة على العراقيين: كيف علمت الولايات المتحدة بوصول سليماني إلى بغداد، ومن سرّب المعلومة؟".

وينذر اغتيال الجنرال الإيراني النافذ والقيادي الكبير في الحشد الشعبي العراقي بانقلاب المعادلات ويضع العراق على حافة الهاوية، بحسب تحذيرات خبراء.

واعتبر رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبدالمهدي أن الغارة الأميركية التي قتل فيها سليماني والمهندس عند مدخل مطار بغداد "تصعيد خطير يشعل فتيل حرب مدمرة"، مندداً بما وصفه بـ"خرق فاضح لشروط تواجد القوات الأميركية" في البلاد، وملمّحا إلى أن بغداد قد تعيد النظر في وجود 5200 جندي أميركي على أراضيها.

ومع مقتل سليماني والمهندس، قطعت واشنطن بصورة مباغتة رأس قيادة القوات الموالية لإيران في العراق، إذ أنّ الأول كان قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني ويتابع تحديدا الشؤون العراقية، فيما الثاني كان القائد الفعلي لقوات الحشد الشعبي المعلنة بصفة شكلية جزءا من القوات العراقية.

وبعدما بقيت طويلا في موقف المتفرج إزاء الانتفاضة الشعبية التي يشهدها العراق منذ ثلاثة أشهر والتي وجّه المحتجون خلالها غضبهم بشكل واضح ضدّ النفوذ الإيراني الواسع في البلاد، لجأت واشنطن إلى الخيار العسكري مستهدفة مباشرة الجنرال سليماني الذي كان يشرف على المفاوضات لتشكيل حكومة عراقية جديدة تحفظ المصالح الإيرانية، بالتوازي مع إشرافه على عملية قمع المحتجين.

وكانت طائرات حربية أميركية استهدفت الأحد الماضي كتائب حزب الله العراق التي توصف من قبل محور الموالاة لإيران بـ"القوة الثالثة في محور المقاومة بالشرق الأوسط"، ما أوقع 25 قتيلا في صفوف الميليشيا ودمّر مخازن أسلحة تابعة لها. وبعد بضعة أيام، أعلن مسؤول أميركي أن واشنطن سترسل ما يصل إلى أربعة آلاف جندي إضافي جزء منهم إلى الكويت، للدخول على الأرجح إلى العراق في وقت لاحق.

وفي وقت مبكّر، الجمعة، بعد ثلاثة أيام على مهاجمة الآلاف من العراقيين المؤيدين لفصائل مسلحة موالية لإيران السفارة الأميركية في بغداد، نفذ الطيران الأميركي ضربة جوية موجهة بدقة استهدفت موكب سيارات كانت تقل القائدين الرفيعين في الحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي.

ويقول رمزي ماردیني، الباحث في معهد يونايتد ستايتس إنستيتيوت أوف بيس "لم يكن أحد يتصور أن ذلك ممكن. ستتخذ الأطراف كافة خطوات ارتجالية أقله على المدى القصير، وهذه الوصفة المثالية للحسابات الخاطئة".

وفي مواجهة ما وصفه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأنه "تصعيد خطير للغاية"، يُطرح سؤال محوري عن الرد الذي ستقوم به طهران.

وتوعد مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي واشنطن بـ"انتقام قاس ينتظر المجرمين الذين لطخت أيديهم بدماء سليماني"، ودعا القيادي البارز في قوات الحشد الشعبي قيس الخزعلي الجمعة "كل المجاهدين إلى الجهوزية" للرد على الضربة الأميركية. بينما أمر الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر باستئناف نشاطات جيش المهدي، أبرز قوة مسلحة شيعية قاتلت القوات الأميركية في العراق، وأعلن الصدر لاحقا عن حلّها دون أن يقوم بذلك فعليا إذ اكتفى بتغيير اسمها إلى سرايا السلام.

ويقول الخبير في الشؤون العراقية فنار حداد "من غير الممكن لإيران أن تسدد ضربة حقيقية للولايات المتحدة من دون أن تواجه خطر التدمير الذاتي، لكن في إمكانها أن تحوّل العراق إلى ساحة نار ودماء".

ويصعب التكهن في شأن توقيت رد طهران على اغتيال واشنطن أحد أبرز قادتها والأسلوب الذي ستعتمده لهذه الغاية، في ظل عدم وجود سوابق في هذا المجال.

غير أن الأكيد، بحسب ما يقول ماردیني لوكالة فرانس برس، أنّ إيران لم تعد قادرة على استخدام قادتها العسكريين في العراق كستار لتهديد ومهاجمة المصالح الأميركية من دون المجازفة بردود.

ومنذ سنوات، تحذّر بغداد من إمكان أن يستخدم حليفاها الرئيسيان أراضيها كساحة للقتال أو لتصفية الحسابات، في ظل ازدياد التوتر بينهما حول الملف النووي الإيراني.

ويوضّح حداد أنّ "الورقة الأقوى في يد إيران حاليا موجودة في العراق"، مضيفا "إذا كانت إيران تحتاج للرد وفرض قوّتها، وهو أمر يجب التنبه إليه، فلن يقتصر ذلك على إطلاق صواريخ على سفارات لكن الأمور قد تنحو في اتجاه نزاع كبير في العراق".

وفي المقابل، يبدو أن الولايات المتحدة التي أطاحت سنة 2003 بحكم صدام حسين لإقامة نظام سياسي أمني جديد باتت طهران لاعبا أساسيا فيه، تسعى حاليا إلى إعادة توجيه السياسة العراقية، بحسب حداد.

ويتابع الباحث "عدم النجاح في ذلك قد يقود العراق إلى طريق النزاعات الداخلية، وهو ما يمكن لإيران أن تدفع بسهولة في اتجاهه".

ويشهد تصاعد نفوذ الموالين لإيران على الساحة العراقية والهجوم على السفارة الأميركية في بغداد على تعقيدات الموقف العراقي حيال أجهزة بغداد الأمنية وشركائها الدبلوماسيين.

الإمارات تحذّر من تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا

أبوظبي – أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة القرار التركي بإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، واصفة إياه بالانتهاك الواضح لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا، وبالأخص القرار 1970 لسنة 2011 الذي أنشأ لجنة عقوبات ليبيا وحظر توريد الأسلحة والتعاون العسكري معها إلاّ بموافقة لجنة العقوبات.

وجاء الموقف الإماراتي على خلفية إعلان حكومة رجب طيب أردوغان نيّتها إرسال قوات للقتال إلى جانب الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق ضدّ الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، واستصدارها قرارا من البرلمان التركي يخوّل لها إرسال تلك القوات.

ونشرت الجريدة الرسمية التركية، في عددها الصادر الجمعة، المذكرة الرئاسية التي تفوض الحكومة بإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا بعد مصادقة البرلمان عليها في وقت سابق الخميس.

وأكّدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان أصدرته الجمعة ونقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية "وام" أن القرار التركي يعيق عودة الاستقرار لهذا البلد العربي.

وحذّرت من مغبة أي تدخل عسكري تركي في ليبيا وتداعياته، مؤكدة رفضها لأي مسوغات قانونية واهية تستخدمها تركيا.

وقالت في البيان ذاته إنّ مثل هذا التدخل يمثل تهديدا واضحا للأمن القومي العربي واستقرار منطقة البحر المتوسط.

ونوهت الوزارة بالدور الخطير الذي تلعبه تركيا "بدعمها للتنظيمات المتطرفة والإرهابية عبر نقل عناصر متطرفة إلى ليبيا مما يُبرز الحاجة المُلحة لدعم استعادة منطق الدولة الوطنية ومؤسساتها في ليبيا، مقابل منطق الميليشيات والجماعات المُسلحة الذي تدعمه تركيا".

ويشير البيان بذلك إلى المعلومات المتداولة والموثّق بعضها بلقطات فيديو بشأن شروع تركيا في نقل العناصر المتطرّفة التي كانت تقاتل لحسابها على الأراضي السورية، إلى ليبيا للقتال هناك إلى جانب الميليشيات المسلّحة التي تستخدمها حكومة الوفاق ضدّ الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يخوض معركة تحرير طرابلس من الميليشيات.

وأشارت الوزارة إلى مخالفة فائز السراج رئيس حكومة الوفاق عبر توقيعه مؤخرا مذكرتي التفاهم مع الجانب التركي، للاتفاق السياسي الليبي الموقّع بالصخيرات في ديسمبر 2015، وبالأخص المادة الثامنة التي لم تخوّل للسراج صلاحية توقيع الاتفاقيات بشكل منفرد، وخولت بذلك المجلس الرئاسي مجتمعا واشترطت مصادقة مجلس النواب على الاتفاقيات التي يبرمها المجلس الرئاسي.

> دعوة إماراتية للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته إزاء الخطوة التركية الخطرة على استقرار منطقة المتوسط

ودعت الإمارات في بيانها المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته في التصدي لهذا التطور التركي المنذر بالتصعيد الإقليمي وأثاره الوخيمة على جهود التوصل عبر عملية برلين والجهود الدولية الساعية لتسوية شاملة من خلال المسار الدولي.

وتشارك العديد من الدول والمنظمات الإقليمية المعنية بالشأن الليبي دولة الإمارات موقفها من التدخّل العسكري التركي في ليبيا، وقلقها من تداعياته على استقرار البلد والمنطقة.

ورفضت جامعة الدول العربية الخطوة التركية بينما عبّر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عن القلق من تداعياتها. كما رفضت مصر وروسيا والولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى التدخّل العسكري التركي في ليبيا.

حلم البطولة قد يتحول إلى كابوس

جهود سعودية لصد الاختراقات الأجنبية في البحر الأحمر

الرياض – تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لتفعيل دور مجموعة الدول المشاطئة للبحر الأحمر في مواجهة التدخلات الأجنبية في ذلك الممر المائي الاستراتيجي، بعد أن برزت خلال السنوات الأخيرة جهود تركية وإيرانية مركّزة على دول بعينها ترى كل من أنقرة وطهران أنّها تشكّل بفعل أوضاعها الهشّة خواصر رخوة ومداخل مناسبة لتركيز موطئ قدم لنفوذها في تلك المنطقة الحيوية.

وفي ضوء هذه المعطيات تحتضن العاصمة السعودية الرياض، الأسبوع القادم، اجتماعات وزراء خارجية الدول المشاطئة للبحر الأحمر؛ وهي السعودية ومصر والسودان واليمن والأردن والصومال وجيبوتي.

وتشمل الموضوعات التي سيجري تدارسها خلال الاجتماعات مسؤولية دول المنطقة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأحمر ومواجهة التدخلات الأجنبية هناك، لاسيما التدخلات التركية والإيرانية المتزايدة بشكل مقلق.

ومع تصاعد التوترات في المنطقة، وتحوّل الممرات البحرية الاستراتيجية إلى مسرح لها، برزت خلال السنوات الماضية فكرة إنشاء كيان جامع للدول المشاطئة للبحر الأحمر.

واستقبلت السعودية آخر العام 2018 عددا من وزراء الخارجية العرب والأفارقة، حيث بحثوا إقامة كيان الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر.

وأعلن إثر ذلك على لسان وزير الشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير أنه تم الاتفاق على أهمية تأسيس هذا الكيان في خطوة ستسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية والاستثمار في هذه المنطقة.

وتعلم السعودية أنّ كلاً من طهران وأنقرة تنظران إلى بعض الدول على أنّها بوابات للاختراق بالنظر إلى أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعمليا تحاول إيران وتركيا التسرّب إلى دول أفريقية وعربية وهو ما تجسّد على سبيل المثال في "تطوّع" تركيا بإنجاز عدّة مشاريع في السودان والصومال تحت يافطة الاستثمار والتعاون الاقتصادي.

ويُعد البحر الأحمر أحد أهم طرق الملاحة الدولية التي تنقل نحو 15 بالمئة من التجارة العالمية، كما يعيش في الدول المطلة عليه أكثر من 200 مليون نسمة.

ومعروف عن إيران أسلوبها في التدخّل عبر أذرع تعمل بالوكالة عنها على غرار ما تقوم به في اليمن، كما أنّه معروف عنها تهديدها المعلن لخطوط الملاحة البحرية في ممرات مائية عالية القيمة الاستراتيجية للعالم بأسره على مثل مضيق باب المندب، بينما تراهن تركيا على نسج علاقات مع بعض الدول المطلة على قاعدة تقديم إغراءات اقتصادية واستثمارية لها.